

آليات مبتكرة لتطوير تطبيق التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية

Innovative mechanisms to develop the application of financing by participating in Islamic banks

الطالب عبد الحميد مدور

جامعة البليدة 2

تاريخ الاستلام 2020/01/23؛ تاريخ القبول: 2020/11/04

الملخص:

بعد تحليل الهيكل التمويلي لعينة من المصارف الإسلامية تبين مدى ضعف تطبيق المشاركات، ولما كان الافتراض يُرجع سبب هذا الضعف لجملة من الأخطار والعوائق التي تنشأ من طبيعة هذا العقد وقد تم تفصيلها، ولمقابلة هذه الأخطار فقد استعرضت الدراسة مجموعة من المزايا والأدوار التنموية لصيغ المشاركات تأكيداً على أن هذه الأخطار لها ما يقابلها من عوائد مجزية للاقتصاد؛ وقد توصلت هذه الدراسة إلى تجميع حزمة من الآليات المستحدثة لتعزيز تطبيق التمويل بالمشاركة في إطار أكثر أماناً وتحوطاً من الأخطار المتنوعة المرافقة لكل عملية تمويل تشاركية.

الكلمات المفتاحية: التمويل بالمشاركة؛ أخطار التمويل بالمشاركة، مزايا المشاركة؛ آليات مستحدثة.

Abstract:

After analysing the financing structure of a sample of Islamic banks, it is clear how weak the application of the posts is, and since the assumption is due to a range of risks and obstacles that arise from the nature of this contract have been detailed, and to meet these risks, the study reviewed a range of advantages and roles. This study has compiled a package of mechanisms to enhance the application of financing by participating in a more secure and risk-free framework for each participatory financing process.

Keywords: Co-financing; risks of co-financing, benefits of participation; and new mechanisms.

Résumé:

Après avoir analysé la structure de financement d'un échantillon de banques islamiques, il est clair à quel point l'application des postes est faible, et puisque l'hypothèse est due à une série de risques et d'obstacles qui découlent de la nature

de ce contrat ont été détaillées, et pour répondre à ces risques, l'étude a examiné une série d'avantages et de rôles. Cette étude a compilé un ensemble de mécanismes visant à améliorer l'application du financement en participant à un cadre plus sûr et sans risque pour chaque processus de financement participatif.

Mots-clés:cofinancement,risques de cofinancement, avantages de la participation, et nouveaux mécanismes.

1. مقدمة:

تعاني المصارف الإسلامية من خلل على مستوى هيكل تمويلاتها، يتمثل هذا الخلل في كون أغلب الصيغ التي تستثمر فيها المصارف الإسلامية حالياً تتم وفقاً لأسلوب المدائبات في حين تكاد تنعدم صيغ المشاركات، رغم أن أصل المصرفية الإسلامية انطلق من هذا المبدأ الذي يعدل بين الأطراف المشاركة في عملية التمويل والاستثمار إذ تساوي بين الالتزامات المتقابلة، فتقاسم نتائج المشروع مهما كانت كفيل بتحقيق هذا المبدأ، ولقد إنحازت المصارف الإسلامية إلى الأسلوب الأول معللة ذلك بالأخطار المرتفعة لأسلوب التمويل بالمشاركات وإن حدثتها في العمل المصرفي لا يساعدها على التعامل بكفاءة مع هذه الأخطار، ومن أجل الخروج من هذه الحالة التي لا تخدم صورة المصرفية الإسلامية تم بناء مجموعة الآليات من أجل التحوط من هذه المخاطر.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي الآليات العملية الممكنة لتطوير تطبيق صيغ المشاركات في المصارف الإسلامية؟

2. الأسئلة الفرعية:

-ما مدى تطبيق صيغ المشاركات في المصارف الإسلامية؟

-ما هي الأخطار المرافقة لعقد التمويل التشاركي؟

-ماهي مزايا التمويل بالمشاركة حتى يتم التركيز عليه بهذا الشكل؟

3. صياغة الفرضية:

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة منها يمكن الاستناد على افتراض مفاده أن المصارف الإسلامية تبعد عن الاستثمار عن طريق أسلوب المشاركات نظراً لتركيبية العقد التشاركي الذي يحمل أخطار مختلفة المنشأ والمصدر، رغم العوائد والمزايا التي يمكن تحقيقها وذلك بالرجوع إلى قانون الارتباط الإيجابي بين العوائد والمخاطرة.

4. المنهج المتبع:

سوف يتم اعتماد المنهج الوصفي من خلال استعراض الجوانب النظري لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، وعلى المنهج التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة عن عينة من المصارف الإسلامية البالغ عددها أربعة مصارف للفترة الممتدة من (2012-2016).

5. دراسة تحليلية لعينة للمصارف الإسلامية.

في هذا الجزء من الدراسة تم أخذ عينة مكونة من أربعة مصارف إسلامية لدراسة هيكلها التمويلي لخمس سنوات متتالية بداية من سنة 2012-2016 وكان معيار اختيار هذه المصارف وفق للبيانات المتاحة.

جدول 1: بنك البركة الجزائري

الصيغ	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
المربحة	20.47%	10.77%	5.26%	4.18%	8.46%	9.82%
السلم	10.70%	11.91%	12.42%	9.10%	10.40%	10.9%
الاستصناع	1.83%	1.57%	0.97%	0.75%	0.74%	1.17%
المشاركة	0.01%	0.12%	0.10%	0.036%	0.009%	0.055%
المساومة	38.34%	47.01%	42.40%	38.49%	29.57%	39.16%
الاجارة	29.25%	28.59%	38.84%	47.42%	50.80%	38.98%

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على التقارير المالية الغير منشورة للمصرف

الجدول 2: البنك الإسلامي الماليزي

الصيغ	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
التورق المصرفي	26.8%	37.74%	46.59%	62.83%	70.87%	75.11%	53.32%
المضاربة	0.041%	-	-	-	-	-	0.006%
الاجارة	2.19%	1.19%	1.12%	0.72%	0.60%	0.56%	1.06%
البيع بالاجل	50.70%	43.71%	39.84%	28.14%	21.56%	17.59%	33.59%
المربحة	9.14%	7.03%	4.34%	4.81%	5.25%	4.45%	5.83%
بيع العينة	11.15%	8.67%	6.96%	2.64	0.97%	0.97%	5.22%

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على التقارير المالية للبنك

الجدول 3: البنك الإسلامي الأردني

الصيغ	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
مربحات	64.3%	50.7%	51.4%	55.4%	48%	52.2%	53.7%
بيع أجل	0.2%	0.1%	0.1%	0.1%	17%	7%	0.14%
إجارات	-	-	0.14%	0.2%	0.2%	0.25%	0.13%
إستصناع	-	-	-	-	0.09%	0.16%	0.04%
أخرى	35.5%	49.2%	48.36%	44.3%	51.45%	47.22%	45.99%

المصدر: بناءا على التقارير المالية للبنك

الجدول 4: بنك أبو ظبي الإسلامي

الصيغ	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
مربحة	91.2%	93.6%	94.4%	96.9%	97.3%	97.5%	95.3%
إستصناع	0.7%	0.45%	0.5%	0.19%	0.23%	0.23%	0.38%
مضاربة	7.6%	5.6%	4.6%	2.7%	1.95%	1.9%	4%
تمويلات أخرى	0.5%	0.35%	0.5%	0.21%	0.52%	0.37%	0.42%

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على البيانات المالية " بنك سكوب " وذلك الى غاية 2015، السنة الأخيرة 2016 كانت بناءا على التقرير المالي للمصرف.

- بلغ متوسط التمويل عن طريق أسلوب المشاركات في المصارف الإسلامية وعلى طول السنوات محل الدراسة نسبة 1.01 % فقط.

- تشير البيانات المستخرجة من المصارف الإسلامية محل الدراسة وعلى طول السنوات الخمسة إلى حالة متماثلة لهيكلها التمويلي، إذ وكما يظهر من الجداول هناك تركيز كبير لصيغ الهامش المعلوم في كل السنوات المالية ولا تكاد تظهر المشاركات الا نادرا، وان حدثت فالمشاركات المقصودة هنا هو دخول المصرف كشريك أو مساهم في شركات قائمة ونادرا ما يتم تمويل المشاريع الاستثمارية الناشئة بهاته الصيغ فحتى المهنيين والحرفيين الذين يحتاجون لهكذا نوع من التمويل يتم تمويلهم عن طريق صيغ المدائيات وخاصة المراجعة حتى يبقى الدين مثبتا في ذمة العميل؛

- تفصيلا للنتائج أعلاه فقد نال القطاع التجاري النصيب الأكبر من اجمالي التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية وكمثال على ذلك يظهر في التقارير المالية للبنك الإسلامي الأردني حصص القطاعات الاقتصادية من ارصدة التمويل لسنة 2012 فكان نصيب التجارة العامة 37.56% والانشاءات (خاصة تمويل السكنات) عن طريق الاجارة المنتهية بالتمليك 35.09% في حين كانت اضعف حصة للقطاع الزراعي ب 0.16% ولا تبتعد هذه النسب عن بعضها في السنوات التالية.

- ظهور الفارق الضخم في نسب التطبيق بين أسلوب المشاركات وأسلوب المدائيات سينعكس منطقيا على دخل متفاوت من تطبيق هذه الصيغ وكمثال على ذلك اخذنا بنك ابوظبي الإسلامي، فقد بلغ دخل البنك لسنة 2012 من المراجحات بأنواعها مبلغ 1741653 درهم في حين بلغ الدخل من المضاربة مبلغ 117473 درهم، وفي السنة التي تليها كان اجمالي الدخل من المراجحات 1896100 درهم محققا زيادة ب 4.24% في حين انخفض الدخل من المضاربات الى 91203 درهم بنسبة انخفاض قدرها 12.58% وقد ظهرت نفس النتائج الى غاية سنة 2016 بانحصار دخل المضاربات وعلى العكس فقد ارتفع دخل المراجحات بشكل مضاعف، ما يعني ان سياسة المصرف تتجه الى التركيز اكثر على هذا الأسلوب ويمكن تعميم نفس المنحى بالنسبة للمصارف الإسلامية الأخرى محل الدراسة.

- تميز المصرف الإسلامي الماليزي على غيره من المصارف الإسلامية بالتركيز على منتج العينة والتورق المصرفي وحسبنا في هذه الدراسة عدم التعليق على الجودة الشرعية لهذه المنتجات باعتباره خارجا عن نطاق الدراسة الا ان ما يهمننا من كل هذا هو التقسيم بين المنتجات الى تشاركية ومنتجات الديون وبالتالي فان منتج بيع العينة ومنتج التورق المصرفي هي منتجات اقرب ما تكون الى الديون.

- يتأكد من البيانات المالية المستخرجة إن المصارف الإسلامية تعيش هذا اللاتوازن في هيكل تمويلاتها بشكل بنوي وهيكل من نمطية تمويلاتها في كل البيئات الاقتصادية وعلى امتداد المدة الزمنية لبداية نشاطها.

6. عوائق ومخاطر عقد التمويل بالمشاركة.

لا يخلو أي عقد تمويلي من مجموعة مخاطر متنوعة ومختلفة المصدر ملاصقة له، ولا يخلو عقد المشاركة من ذلك، فهو يتعرض لمخاطر الصناعة المصرفية عامة من مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ولكن بشكل مختلف، وزيادة على هذه المخاطر وللطبيعة الخاصة لشروطه وتفاصيل تطبيقه فهو يحمل مجموعة أخرى من المخاطر المختلفة المصدر وهو ما سنتناوله في إطار الدراسة.

1.6. الطبيعة الفقهية لعقد المشاركة

يتأسس عقد المشاركة فقهيًا في إعطاء الشريك أو المضارب هامشًا واسعًا لاستثمار الأموال ولا يضمنها إلا في حالات التعدي والتقصير فيده يد أمانة على هذه الأموال، ولقد نتج عن هذا التفصيل ما يلي: (الجبوري و إيمان عبدالله جاسم الجبوري، المشاركة في المصارف الإسلامية، 1431هـ)

- التحايل وعدم الإفصاح الكامل عن نتائج المشروع أو الإفصاح عنها بشكل غير صحيح والتصريح بخسائر غير حقيقية، أو زيادة حجم المصروفات والتكاليف ومسك الحسابات بصورة غير منضبطة والغش في عمليات التقييم للبضائع والأموال ووضع رواتب عالية غير مبررة.
- صعوبة التدقيق والتقييم والمتابعة.
- عدم استخدام التمويل في الغرض الذي حدد له.
- سوء إدارة المشروع وعدم تفرغ الشريك لمزاولة أعمال المشاركة ومنح أغلب وقته واهتمامه لأعماله الخاصة.

2.6 الافتقار إلى المورد البشري الكفء

من المشاكل الظاهرة في المصارف الإسلامية افتقادها إلى كوادر بشرية مؤهلة من الناحية المعرفية، أي لديها خلفية واسعة لأصول ومبادئ التمويل الإسلامي؛ وهو ما تفتقده أغلب المصارف الإسلامية فهي تعاني من مشكلة نقص الكفاءة المعرفية للعاملين بها، إذ أن معظمهم لا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي التي تعمل بها المصارف الإسلامية ولا فقه المعاملات المالية الإسلامية. (السيد، 2002)

3.6 تباين أجال الموارد واحتياجات عقد التمويل التشاركي

لطالما اتجهت المصارف الإسلامية في تقديم تمويلاتها إلى الاستثمار قصير الأجل وذلك بسبب ودائعها التي تتميز بقصر الأجل، هذا النوع من الأجل يساعد أكثر أسلوب التمويل بالمديانات عكس الأسلوب التشاركي الذي عادة ما يكون متوسط وطويل الأجل. (عبد الحميد مدور، علاش أحمد، 2019)

4.6 عدم تقبل المودعين للخسائر الاستثمارية وضعف حصص العملاء في المشاريع

وهنا يقع المصرف في مشكل من شقين مختلفين الأول صعوبة إقناع المودعين بأنهم سيتحملون الخسائر إذا ما تحققت امتثالا للتكييف الفقهي لها، ومن الجانب الثاني؛ فمن الملاحظ انخفاض حصة الشركاء في رأسمال المشاركة مقارنة بحصة المصرف لافتراض أن المصرف هو الذي يقوم بسد الفجوة التمويلية للعميل (أحمد مجذوب أحمد علي، 2013)، وقد تصل حصة المصرف إلى 90% من حجم مشروع المشاركة (حامد العطار، 2016)، وتوضح هذه الوضعية حالة العميل في عدم الاكتراث واللامبالاة من المآلات النهائية للمشروع.

7. المزايا التنموية لصيغ المشاركات

- إن صيغ المشاركات من أكثر الصيغ تحقيقًا للسلامة والكفاءة الشرعية.
- تحقيق نشاطات مستمرة عن طريق استثمارات متوسطة وطويلة الأجل والاستفادة من أرباح تلك المشاريع وخبرات أصحابها وقيمتها التجارية إضافة إلى تأهيل المشاريع لمقاومة المنافسة الدولية. (الجبوري و إيمان عبدالله جاسم الجبوري، المشاركة في المصارف الإسلامية، 1431هـ)
- يكفل نظام المشاركة النهوض بإقتصاديات الدول الإسلامية وذلك لأن مؤسسات التمويل حين تعمل بالمشاركة سوف لا تنظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال ولتوجيه

الاستثمارات دائما، وإنما سوف يكون مؤشرا الأساسي هو الربح الحلال إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى المرتبطة به كالعائلة واحتياجات المجتمع ورفاهيته. (لعمارة، 1996)

- صاحب المال الذي يودع مالا في مؤسسات مالية توظف أموالها على أساس المشاركة سوف يحصل على الربح العادل الذي يتكافؤ مع الدور الفعلي الذي أداه ماله في التنمية الاقتصادية، وفي ذلك تشجيع للمسلمين على إيداع أموالهم لدى هذه المؤسسات ومداومة استثمارها بواسطتها. (لعمارة، 1996)

- إن المشاركة تدعو البنك للبحث الدائم والدقيق عن أفضل مجالات الاستثمار وأرشد الأساليب فيتعاون المال وخبرة العمل في الاقتصاد الوطني. (الجبوري و إيمان عبدالله جاسم الجبوري، المشاركة في المصارف الإسلامية، 1434)

- إن ارتباط المصالح التشاركية بين المدخرين والمستثمرين على خلاف المالية التقليدية التي تطرح أكبر إشكالية في مجال تعبئة المدخرات وتشجيع الاستثمارات، فالية الفوائد المسبقة لا تحقق التوازن المطلوب، فارتفاعها يشجع الادخار ويرفع تكلفة الاستثمار، وانخفاضها يشجع الاستثمار ويحد من الادخار، ولذلك تأتي المالية الإسلامية لضمان التوازن المفقود عن طريق معدلات المشاركة بين فئة المدخرين والمستثمرين. (صالح، 2009)

- تعمل آلية التمويل بالمشاركة في الحد من التضخم وارتفاع الأسعار بحيث ان عوائدها متغيرة مرتبطة بالنتائج الفعلية للمشروع، وبالتالي فان تكلفة الاقتراض الثابتة منتفية وهو ما يساعد على الحد من ارتفاع وتضخم التكاليف ومن ثم يحافظ على أسعار معقولة للسلع والخدمات وقد كتب جون.ل كنج يربط بين التضخم والفائدة المدفوعة في بالونة الائتمان يقول " قد كتبت كثيرا على إن الفائدة هي السبب الوحيد لارتفاع الأسعار حيث تدخل في عمق سعر كل شيء يشتري، وأنا اعتقد دائما أن الفائدة المركبة آلية تدمير خفية وهي تعمل الآن، ولهذا يجب علينا أن نتخلص من هذا الكابوس. (هربان، 2014-2015)

- إن المضاربة تسهم في توفير فرص الاستخدام والتشغيل لكل من العمل الذي لا تتاح الفرصة لاستخدامه، وكذلك رأسمال الذي لا يتم استخدامه وبذلك تسهم في معالجة عدم استخدام الموارد البطالة، وهي الحالة السائدة والواسعة الانتشار في الدول الإسلامية سواء ما كان ظاهرا منها مقنعا بسبب محدودية النشاط الاقتصادي الذي لا يتيح إمكانية توسيع درجة استخدام الموارد الاقتصادية وأهمها العمل ورأس المال. (أرشيد، 2015)

8. آليات مستحدثة لتطبيق عقد التمويل بالمشاركة

من أجل تجاوز العوائق والمخاطر التي تم استعراضها في جزء سابق من الدراسة يتناول هذا الجزء الآليات المبتكرة والمستحدثة لأجل تجاوز الإشكال المطروح.

1.8 استخدام التأمين التعاوني

إن فكرة توزيع الخطر على عدد من الأفراد بدلا من تحميلها للذي وقع عليه الخطر بعد ان يساهموا جميعا في تكوين رصيد مهمته تغطية هذه الأخطار التي يمكن ان يتعرض لها احد المساهمين لهو مضمون مقارنة التأمين التعاوني الإسلامية". ويمكن الاستفادة من التأمين التعاوني بوصفه أداة للتأمين ضد أخطار التمويل

بالمشاركات عن طريق إنشاء صندوق تبادلي خاص بالعملاء الراغبين في الحصول على التمويل بصيغ المشاركات ويغذى هذا الصندوق بإسهام العملاء فيه على شكل قسط أو مبلغ معين يحتمل على المصروفات التشغيلية للمشروع، والغرض من إنشاء هذا الصندوق هو تعويض الخسارة في حالة حدوثها وكذلك في حالات الإعسار الشديد أو الوفاة أو نحوها. (زقزوق، ديسمبر 2017)

2.8 تكوين الاحتياطات النظامية

تقوم فكرة هذه الاحتياطات على قيام المصرف الإسلامي التشاركي باقتطاع نسبة من أرباح المشاريع الممولة عن طريق المشاركات، تحدد هذه النسبة إما عن طريق وضع بند في عقد المشاركة يفيد أنه إذا ما تجاوز الربح نسبة معينة فإنها تعود إلى هذه الاحتياطات أو تحديد نسبة ثابتة من إجمالي الأرباح، يتم الرجوع إلى هذه الاحتياطات لتغطية أخطار المشاريع التي تحققت فيها نتائج عكسية، "وهذا يعني أنه إذا عمل بهذا الصندوق وأصبح رصيده مرتفعاً فإن المصرف الإسلامي يكون لديه حافز لزيادة استثماراته في المشاريع طويلة الأجل ذات النفع الاقتصادي. (الهيجا، 2007)

3.8 صناديق استثمارية متخصصة

تقوم فكرة هذه الصناديق الاستثمارية على قيام المصارف الإسلامية بإنشاء مجموعة من الصناديق يختص كل صندوق بالاستثمار في قطاع معين فمثلاً صندوق الاستثمار في الصناعات، صندوق الاستثمار في الإنشاءات، صندوق الاستثمار في المشاريع الإبداعية الجديدة.... وهكذا، وتقدم لأصحاب الودائع الاستثمارية معلومات مفصلة حول الاستثمار في هذه القطاعات وما هو متوقع من كل قطاع من حيث العوائد والأخطار وتترك الحرية لصاحب الوديعة للاختيار حسب ميولاته فهناك من يبحث عن عائد أعلى بمخاطرة مرتفعة وهناك من يفضل العكس، يستفيد المصرف من هكذا صناديق في أنه لبي رغبات عميله الاستثمارية وتفيد بالمضاربة في أموال عمليه فيما يرضيه وهذه المزية على قدر كبير من الأهمية في زيادة اجتذاب العملاء وتحسين تنافسية المصرف وبخاصة في حالة توالي النتائج الإيجابية لهذه المشاريع الاستثمارية.

4.8 التمويل عن طريق الصكوك

تعتبر الصكوك من أهم القنوات لتعبئة الموارد طويلة الأجل، وتعتبر هذه الوسيلة مفيدة جداً للمصرف الإسلامي التشاركي في ضمان تدفق الأموال اللازمة لتمويل المشاريع بعقود المشاركات، بحيث يقوم المصرف بطرح الصكوك المختلفة على حسب المشاريع المراد تمويلها ليكتتب فيها الجمهور وهكذا يضمن من جهة الأرصدة اللازمة للتمويل ومن جهة أخرى وفي حالة احتياج المصرف للسيولة فإن بعض أنواع هذه الصكوك ستغطي احتياجاته بتسهيلاً.

5.8 المشاركة المتغيرة في الأرباح والخسائر

هذا النوع من التمويل يعتبر بديلاً للقرض الربوي الممول لرأس المال العامل للشركات" وقد استخدمت المصارف الإسلامية صيغة المشاركة المتغيرة كأحد البدائل لتوفير السيولة النقدية للشركات والتي تعتمد على

تمويل العميل بدفعات نقدية والتي تتغير حسب احتياجاته، ثم يتم احتساب الأرباح الفعلية في نهاية العام بعد إعداد المركز المالي ووفق النتائج الفعلية" (البلتاجي، جانفي 2009) وفي هذا النوع من الشراكة يدخل المصرف الإسلامي كشريك في إحدى الشركات ذات السمعة والمكانة وتعمل على إصدار بياناتها بصورة مدققة ومعتمدة، إذ يفتح حساب للشركة يسجل فيه مساهمته في رأس المال على أن تسحب الشركة من ذلك الحساب طبقا لحاجتها، ويكون للشركة الحق في رد مساهمة المصرف أو جزء منها في حال عدم الحاجة إليها، ويستخدم (نظام النمر)* لتحديد الفترة الزمنية التي أمضتها مساهمة المصرف في المشاركة. (الهييجا، 2007، صفحة 186)

6.8 المشاركة المتناقصة مع التأجير التمويلي أو المشاركة في الإنتاج

في هذه الصورة يشترك البنك الممول مع المُمُول في تملك أصل ذي عائد تشغيلي ثم تتناقص ملكية البنك لصالح العميل حسب جدول زمني متفق عليه، ويمكن أن تتم على صورتين.

- أن يؤجر البنك حصته على العميل إجارة منتهية بالتملك وهذا يعد من إجارة المشاع وهو جائز عند عامة الفقهاء، وما يدفعه المستأجر من دفعات إيجاريه يتضمن أجرة انتفاعه بحصة البنك المشاعة ودفعات يتم بها إطفاء ملكية البنك للأصل المؤجر.

- أن يدخل البنك مع شريكه (التمول) في مشاركة إنتاجية، بأن يقدم المصرف حصته المشاعة من الأصل على أن يعمل عليها شريكه وما يتحقق من عائد يكون بينهما حسب الاتفاق.

7.8 تقديم رأس مال المضاربة على شكل عروض أو معدات

من الإجراءات العملية للتحوط من المخاطرة هو عدم تقديم رأس مال المضاربة في شكله النقدي إلى المضارب حتى لا يستخدمه في أغراض أخرى، ولذلك فالبديل هو تقديم رأس المال عروضاً أو معدات لضمان استخدامها فيما تحدد في عقد المضاربة، "يقع الاختلاف في صحة تقديم العروض التجارية رأس مال للمضاربة لعدم التمكن من تحديد رأس المال، للرجوع إلى ذلك عند القسمة باعتبار ما زاد عنه ربحاً لاحتمال زيادة قيمة العروض بين بداية المضاربة ونهايتها، والقائلون بالمنع ذهبوا إلى صحة ذلك في إحدى الحالتين:

- التوكيل للعامل ببيع العروض ومن ثم العمل بثمنها، وقد صرح بجواز ذلك الحنفية والحنابلة؛

- تقويم العروض بثمن يتفق عليه رب المال والعامل ويعتد به عند استرداد رأس المال عند التوزيع. (الشبلي، جانفي 2009)

8.8 تجزئة رأس مال المضاربة وتكييفه على أنها مضاربات متعددة لتجاوز الاشكال الشرعي في وجول تقديم مال المضاربة كاملاً.

9.8 تطبيق معايير حافرة للأرباح

مما تقرر جوازه شرعاً هو انه باستطاعة رب المال ان يتفق مع المضارب على انه إذا زاد الربح على نسبة معينة في السنة عن رأس المال فان الزيادة تكون من نصيبه، وهذا المبدأ يلبي عدة حاجات منها حث

المضارب على حسن الأداء ليحظى بالعلو المضمونة إلى نسبة الربح ان كان الاشتراط لصالحه و اطمئنان رب المال إلى مقدار وفير من الأرباح يحظى به في حال تحقق الشرط.

9. الخلاصة:

ان تطبيق عقد التمويل التشاركي مع حزمة الآليات المستحدثة يساعد على تحجيم المخاطر، وعليه تستطيع المصارف الإسلامية تكثيف تعاقدتها وفقا للأسلوب التشاركي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- أظهرت الدراسة التطبيقية في المصارف الإسلامية أن هناك فارقا كبيرا في استخدامات الأموال فتفضل الصيغ التي يثبت فيها الدين في ذمة العميل على أن تشارك في تقاسم الأرباح والخسائر.
- إن التمويل بالمشاركة وفقا لقانون الارتباط الإيجابي بين العوائد والمخاطرة، فإن عوائده ستكون مجزية مقابل الأخطار المرتفعة.

- توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية يمكن أن تطبق مجموعة من الآليات والأدوات من أجل التحوط من الأخطار وبالتالي توفر الحافز لتكثيف التعاقد وفق هذا الأسلوب.
وفي الأخير نوصي كلا من المصارف الإسلامية والباحثين المختصين بالتعاون أجل بناء نماذج جديدة تقوم على مبدأ المشاركة للرفع من نسب تطبيقها تحقيقا للجودة الشرعية وللتنمية الاقتصادية.
قائمة المراجع

أحمد مجنوب أحمد علي. (2013). التمويل المصرفي الإسلامي بين صيغ المشاركات والمدائبات، (صفحة 200). جدة- السعودية.

الياس أبو الهيجا. (2007). تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية. الأردن.

جمال لعمارة. (1996). المصارف الإسلامية. الجزائر: دار النبأ.

حامد العطار. (2016). أسباب تراجع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية. Récupéré sur <https://islamonline.net/20876> تاريخ زيارة الموقع 18/02/2018

ساجر ناصر حمد الجبوري، و إيمان عبدالله جاسم الجبوري. (1431هـ). المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية (العدد 20)، 35.

ساجر ناصر حمد الجبوري، و إيمان عبدالله جاسم الجبوري. (1434). المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الإسلامية (العدد 20)، 35.

سمير هريان. (2014-2015). صيغ واساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. تأليف رسالة ماجستير (صفحة 119). سطيف: جامعة سطيف.

صالح صالحي. (2009). الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار واساليب التمويل الإسلامية-مدخل مقارنة مع آليات التمويل التقليدية. الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية -السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية (صفحة 27). سطيف -الجزائر: جامعة سطيف.

عبد الحميد مدور، علاش أحمد. (2019). التطبيقات الآمنة للتمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 09 (العدد 03)، 67.

- فياض العطية السيد السيد. (2002). *العوائق والأخطار الشرعية في عمل المصارف الإسلامية، كتاب الوقائع: دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية*. الشارقة- الامارات العربية المتحدة.
- محمد البلتاجي. (جانفي 2009). المشاركة المتغيرة: صيغة مقترحة لتمويل رأس المال العامل. *التمويل بالمشاركة الآليات العملية لتطويره* (صفحة 03). أبو ظبي: مصرف أبو ظبي الاسلامي.
- محمد لعروسي. (2019). المخاطر التمويلية لعقد المشاركة في البنوك التشاركية. *المجلة الالكترونية للابحاث القانونية* (العدد4)، 07.
- محمود جمال ناجي محمد زقزوق. (ديسمبر 2017). نموذج مقترح للتمويل بالمشاركات في البنوك الاسلامية. *صنع التمويل الاسلامية بين المزايا والحدود في التطبيق* (صفحة 15). تيبازة -الجزائر: جامعة تيبازة.
- محمود عبدالكريم أرشيد. (2015). المدخل الشامل إلى عمليات ومعاملات المصارف الاسلامية. الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- يوسف الشبلي. (جانفي 2009). التمويل بالمشاركة الآليات العملية لتطويره. *التمويل بالمشاركة الآليات العملية لتطويره* (صفحة 06). أبو ظبي: مصرف أبو ظبي الاسلامي.